

خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي

قيامها بالواجب على الصعيد العام، وهو ما أسمىناه: مجال (مستوى المعيشة)، أو مجال (ضمان الحد المطلوب للنسبة بين مستويات معيشة الأفراد في المجال الاقتصادي). ويمكننا - هنا - أن نقول: إن هناك أساسين رئيسيين تقوم عليها سياسة الدولة الإسلامية الاقتصادية، هما (التكافل والتعادل). الأساس الأول: التكافل ويتصور في مجالين أيضاً، هما التكافل الفردي والتكافل الاجتماعي. التكافل الفردي يعني بالتكافل الفردي، ان يكون كل فرد في المجتمع الإسلامي ضامناً لأمرين ضامناً واجباً لا تخلف فيه، وهما: أ - الحاجات الأساس الضرورية الفورية لكل فرد في عرض المجتمع الإسلامي. ب - الحاجات الأساس الضرورية لمجمل المجتمع الإسلامي والتي لا يمكن أن يتم قوامه بدونها. التكافل الاجتماعي يعني بالتكافل الاجتماعي، أن تكون الدولة ضامنة (نيابة عن المجتمع) لتحقيق الأمرين التاليين: أ - توفير الحاجات العرفية للأفراد حتى يصلوا إلى مستوى الغنى. ب - تأمين أفضل الحالات الممكنة للحياة الاجتماعية. ولا نجدنا بحاجة للاستدلال على هذين النمطين من التكافل، إذ هما يكادان ان يكونا من المسلّمات الفقهية، ولكن - لزيادة التأكيد - نلاحظ النصوص التالية: 1- عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: «تعطيه من الزكاة حتى تغنيه» ([101]). 2- وقال أبو جعفر الباقر (عليه السلام): «إذا أعطيت فأغنه» ([102]).